

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٠

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد بلوك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

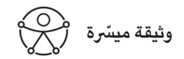
جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1843629 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/1109، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا، بولندا، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أدلي الآن ببيان قبل التصويت بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يسرني غاية السرور أن أتكلم في هذه الجلسة لمجلس الأمن، وهي إطار نعتمد فيه مشروع القرار S/2018/1109، عن الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وترحب كوت ديفوار باعتماد مشروع القرار بعد قليل، وهو نتيجة تعاون مثالي مع مملكة هولندا. ونشكر جميع الدول الأعضاء في المجلس على إسهاماتها الإيجابية واتساع نطاق التزامها بصون السلم والأمن الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أن الالتزام المشترك لبلدينا، في شهر أيار/مايو، وجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين أدت إلى اتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي لفت فيه المجلس انتباه المجتمع الدولي إلى الصلة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي. وتعتبر كوت ديفوار مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم غاية في الأهمية، حيث أنه يتناول مسائل تقع في صميم تاريخنا الحديث. إن استعادة قدرات شرطتنا ومؤسساتنا القضائية والإصلاحية وتعزيزها كانت من الإنجازات الرئيسية في التعاون بين حكومة بلدي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكانت من بين العوامل التي أدت إلى النجاح المعترف به عالمياً لإجراءات الأمم المتحدة في بلدي. ورغبة منا في تشاطر العديد من الدروس المستفادة من تجربتنا في حفظ السلام لمدة ١٣ سنة، اضطلعت كوت ديفوار بالمهمة الحاسمة المتمثلة في المساعدة على ضمان أن يؤتي هذا المشروع أكله. ويحدونا الأمل في أن تسترشد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمشروع القرار في الحاضر والمستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وسطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مملكة هولندا.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كوت ديفوار على شراكتها الممتازة في القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨)، فضلاً عن القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع والجوع، الذي اتّخذ في وقت سابق من هذا العام، وفي

مشروع القرار بشأن تحسين ولايات حفظ السلام، الذي لا يزال قيد التفاوض. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء المجلس على تقديم هذا القرار، وهو نص مهم يؤكد على مسؤولية المجلس في مجال الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

وأودّ الإشارة إلى الأسباب الرئيسية التي تدفعُ باتجاه اتخاذ هذا القرار، الذي يجسّد بصورة مثالية أولويات عضويتنا في مجلس الأمن هذا العام، والتي دأبنا خلالها على التأكيد على أهمية سيادة القانون في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وشددنا على مسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد. إن هذا القرار خطوة كبيرة إلى الأمام.

فهو، أولاً، يُقرّ بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون عدالة. وهو يُعطي مجلس الأمن أداة عمليّة للتركيز على هذه المسألة في ولايات عمليات حفظ السلام – والتعلُّم، بطبيعة الحال، من الأمثلة الجيدة من الماضي، من قبيل خلايا دعم الادعاء الخاصة التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولولا مساعدتها لأفلت من العقاب مرتكبو الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي. وأود أيضاً أن أشير إلى قسم العدالة وشؤون السجون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي ساعد على تحسين ظروف الاحتجاز في مالي والحد من انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون وقوع المزيد من التطرف. ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، دفعنا أيضاً باتجاه تشديد التركيز على المساءلة في ولاية البعثة، مما يزيد من فرص السلام والاستقرار المستدامين.

ثانياً، يحدد القرار بوضوح إسناد المسؤوليات. وهو لا يدعو مجلس الأمن إلى إدراج مهام ذات صلة بسيادة القانون على النحو الملائم فحسب في إطار الولاية، بل يحثّ أيضاً البلدان المضيفة على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة.

ثالثاً، يؤكد القرار على أهمية التعاون والتنسيق السليم بين طائفة عريضة من الجهات الفاعلة العاملة في مجال سيادة القانون في سياق عمليات حفظ السلام، والاستفادة من التحليلات والبرمجة وأوجه لتخطيط المشتركة، فضلاً عن البيانات والنقاط المرجعية وغيرها من أدوات التقييم لتحسين أداء الأمم المتحدة وفعاليتها في توطيد السلام.

وأخيراً، يؤكد القرار على أهمية الشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة وتحسين الوقاية والتصدي للعنف الجنساني. ويشير إلى الهدف المتمثل في مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف يسهم، بالتالي، في تحقيق الهدف المشترك بيننا جميعاً حول هذه الطاولة، وهو جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية من خلال معالجة العناصر في مختلف أبعاد النزاعات.

ونحن فخورون بأن القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨) قد اتُّخذ بالإجماع اليوم، ونحن على مشارف نهاية فترة عضويتنا بوصفنا عضواً في مجلس الأمن. وهو يعالج أولوياتنا الرئيسية الثلاث بصورة ممتازة – الوقاية، وتحسين حفظ السلام والمساءلة، وسيادة القانون. وفي الواقع، يبدو أنه يُجسّد شعاراً سمعتم بلدي يستخدمه عدة مرات في المجلس وسأكرره مرة أخرى اليوم – لا يمكن أن يكون هناك سلام دون عدالة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوّت الاتحاد الروسي مؤيداً للقرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨)، الذي صاغه وفدا هولندا وكوت ديفوار بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة في مجالات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في عمليات حفظ السلام.

لم تكن المفاوضات سهلة، لا سيما في مراحلها الأولى. ومع ذلك، أثبت واضعو مشروع القرار استعدادهم للاستماع إلى الشواغل المفاهيمية للدول الأخرى، الأمر الذي ساعد على

كسر الجمود في العملية. إن الرغبة في إيجاد توازن بين مصالح أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ مكنتنا من الوصول إلى نتيجة بدت للوهلة الأولى مستحيلة، وهي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر هولندا وكوت ديفوار على الروح المهنية والمرونة التي أبدياها خلال العمل على النص، والتي مكنت المجلس من الوقوف صفاً واحداً.

ونحن بحاجة إلى المزيد من هذه النجاحات الدبلوماسية في عملنا.

كما نأمل أن يكون هناك نهج بناء مماثل في عملية التفاوض بشأن مشروع القرار الآخر المتعلق بحفظ السلام، الذي اقترحته نفس الوفود. ففي الوقت الراهن، للأسف، لا تزال هناك خلافات كبيرة في الرأي بشأن ذلك، الأمر الذي ينبغي أن يدفعنا إلى طرح خيارات بديلة. ويحدونا الأمل في أن تبدي الوفود الأخرى إلى جانب الميسرين احتراما متبادلا للخطوط الحمراء لكل منهم بغية التوصل إلى حلول توفيقية وتحقيق الوحدة في المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.